

في قراءة هادئة للمشروع الحكومي الحريري: الاولوية للمهجرين ومشاريع المناطق

عودة المهجرين والبدء بتنفيذ تلك التي اقرت لسائر المناطق لا سيما في الجنوب والبقاع وعكار والجبل، ويتساءل عن يمكن ان يطالبه بتلك المشاريع مع عدم السير بمشروع تغطيتها المالية، وهو اي الحريري - لاحظ "لهجة جديدة" في التعاطي مع هذا المشروع بعد شرحه وتوضيح ابعاده.

خلاصة القول انه ما لم يقر في جلسة الخميس سيرق حتماً، في جلسة تعقد في مدة اقصاها اسبوعان. اما الحريري الذي ما فتح يدافع بقوة عن مشروع حكومته، فيدعم هذا الدفاع بالارقام والتفاصيل "متجاوزاً" تلقي السهام في صدره وحيداً - على ما يقول القريجون منه - ماضياً في العمل على اساس اقرار هذا المشروع الذي كان امس موضع بحث في قريظم خلال اجتماع عقده مع رئيس مجلس الإنماء والأعمار واعضائه، وابلغ بمده الى "النهار" المهندس نبيل الجسر رئيس المجلس ان "كل المشاريع ذات الصلة بالمناطق المحرومة ولا سيما في بعلبك - الهرمل وعكار، هي قيد التحضير منذ فترة طويلة وقد بلغت مرحلة البدء بالتنفيذ" لافتاً الى ان "تمويل هذه المشاريع من طريق المؤسسات الدولية سيستغرق وقتاً غير قصير في حين ان الرئيس الحريري يعمل على تعجيل العمل في هذه المشاريع، من هنا كانت فكرة الـ ٢٥٠ مليون دولار المطروحة للنقاش" (تفاصيل في الصفحة ٢).

وفي العودة الى الزيارة التي قام بها الحريري مساء الخميس الى دمشق، حرص رئيس الوزراء على تكرار التأكيد انها كانت مقرر سابقاً وكاد يلفيها لولا ان التفاهم عليها كان قبل اكثر من اسبوع ولم تكن فقط لقاءً مع نائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام بل كانت لقاءً للحريري خلال عشاء في منزل رئيس اركان الجيش السوري العماد حكمت الشهابي مع خدام ورئيس الوزراء محمود الزعبي ووزير الخارجية فاروق الشرع، جرى خلاله عرض لآخر المستجدات في لبنان والمنطقة في ضوء التصعيد الاسرائيلي في الجنوب.

ووفق احصاء رسمي وضع بين يدي الرئيس الحريري فان هذه الاموال التي بلغت حتى ١٩٩٦/١٢/٣١ ٦٢٢ مليار ليرة كانت وزعت على الشكل التالي بحسب التوزيع الطائفي للمهجرين:

٤٨,٣٩ في المئة للمهجرين المسيحيين (٣٠١ مليار ليرة).
٢٦,٣٦ في المئة للمهجرين الشيعة (١٢٤ مليار ليرة).
١٧,٢٨ في المئة للمهجرين الدروز (١١٠ مليارات ليرة).
٧,٥ في المئة للمهجرين السنة (٤٧ مليار ليرة).

مع الاشارة الى ان المبالغ التي دفعتها شركة "سوليدير" في الوسط التجاري بما فيه منطقة وادي ابو جميل والبالغة ٢٢٠ مليار ليرة مستثناة من هذه الارقام التي شملت فقط ما دفعته الدولة عبر صندوق المهجرين، ومع الاشارة ايضا الى ان المشروع الذي يهدف الى تغطية مصاريف الطبابة المجانية (ديون المستشفيات) وتعزيز النقل العام وتنفيذ مشاريع اقرت اخيراً، يتضمن ايضاً تغطية لمبالغ انفقت في مجلس الجنوب من خارج الموازنة وهي غير قليلة.

وامس اجري الرئيس الحريري قراءة هادئة للمشروع الذي يعطي الاولوية للمهجرين والمناطق على حد تعبيره، لافتاً الى انه على الصعيد الشخصي غير متضرر من عدم اقراره في جلسة الخميس، ولكنه يشعر بحجم المسؤولية ازاء المشاريع للمرحلة المقبلة وليس اقلها استكمال

كتب سمير منصور:

مع انحسار عاصفة التصريحات التي ووجه بها مشروع الحكومة الاخير المهادف الى تأمين الاموال اللازمة لتنفيذ مشاريع في الجنوب وبعلبك - الهرمل وعكار، ولصندوق المهجرين عبر زيادة خمسة الاف ليرة على سعر صفحة البنزين وخمسة في المئة على الجمارك في موازنة العمل على خفض النفقات ووقف الاهدار عبر لجنة وزارية تم تأليفها وسيرأس اجتماعاً لها مطلع الاسبوع المقبل الرئيس رفيق الحريري، بدا واضحا امس ان تأجيل اقرار هذا المشروع في جلسة مجلس الوزراء التي عقدت قبل ظهر الخميس في القصر الجمهوري لا يعني صرف النظر عنه، بل بات من المؤكد انه سيرق في جلسة لمجلس الوزراء تعقد في بعدا خلال اسبوعين اي بعد عودة الرئيس الياس الهراوي من زيارته للبرازيل. علما ان مجلس الوزراء سيلتئم الاربعاء المقبل في جلسة عادية لن يحسم خلالها المشروع المذكور وذلك بسبب وجود سبعة وزراء خارج البلاد بالإضافة الى وزيرين سيسافران مع الرئيس الهراوي، وبالتالي فان تعيب وزيرين عن الجلسة من شأنه ان يفقدما النصاب القانوني، ومن المنتظر ان تعرض خلال الجلسة المقبلة التفاصيل والارقام للاموال التي انفقها صندوق المهجرين وفي شكل دقيق يتضمن اسماء الذين استفادوا من هذه الاموال مع تحديد المبالغ التي اعطيت لكل منهم.